S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/844
6 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء مجلس الأمن الرسالة المرفقة، المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، التي تلقاها من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

091095 091095 95-29988

مرفق

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام
من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

طـُلب في الفقرة ٨ من القرار ٧١٥ (١٩٩١)، الذي اتخذه مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم الى مجلس الأمن تقارير عن تنفيذ خطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين في المستقبل لامتثال العراق للفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وتقدم هذه التقارير عندما يطلب مجلس الأمن ذلك، وعلى أية حال كل ستة أشهر على الأقل بعد اتخاذ القرار ٧١٥.

وعليه، أرجو التفضل بإحالة تقرير الستة أشهر الثامن المرفق عن تنفيذ الخطة الى رئيس مجلس الأمن. وما زلت على استعداد لأي مشاورات قد ترغبون أو يرغب مجلس الأمن في إجرائها.

(توقيع) هانز بليكس

تذييل

التقرير الثامن للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ خطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين في المستقبل لامتثال العراق للفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)

أولا - مقدمة

١ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧١٥ (١٩٩١) الذي وافق فيه، على أمور شتى منها الخطة الواردة في الوثيقة S/22872/Rev.1 و S/22872/Rev.1/Corr.1 المقدمة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الرصد والتحقق المستمرين في المستقبل لامتثال العراق للفقرة ١٢ من الجزء جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ولمتطلبات الفقرتين ٣ و ٥ من القرار ٧٠٧ (١٩٩١). وفي الفقرة ٨ من القرار ٧١٥، طلب مجلس الأمن الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم إليه تقارير عن تنفيذ الخطة عندما يطلب مجلس الأمن ذلك، وعلى أية حال كل ستة أشهر على الأقل بعد اتخاذ القرار ٧١٥.

٢ - ويقدم المدير العام طي هذه الرسالة تقرير الستة أشهر الثامن[١] عن تنفيذ خطة الرصد والتحقق المستمرين فيما يتعلق بقدرات العراق النووية (المشار إليها فيما بعد باسم الخطة).

ثانيا - برنامج الأسلحة النووية العراقي السابق

٣ - كما توضح من الفقرة ١٢ من آخر تقرير قدمه المدير العام الى مجلس الأمن[٢]، كشف تحليل تفصيلي للوثائق التي تم الاستيلاء عليها في العراق في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أثناء بعثة التفتيش السادسة للوكالة عن عدم وجود وثائق تتعلق بالتقدم المحرز في البرنامج النووي العراقي السري - مشروع البتروكيميائيات - ٣ (ب ك - ٣) - بعد تاريخ التقرير المرحلي عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى

---

(١) قدم المدير العام حتى الآن سبعة تقارير، عممت تحت الرموز التالية: S/23813 بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢، و S/24722 بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و S/25621 بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و S/26685 بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و S/1994/490 بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، و S/1994/1151 بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ و S/1995/267 بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وأضيف إليها التقرير S/1995/604 بتاريخ ٢١ تموز/يوليه.

(٢) انظر الوثيقة S/1995/287 المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ لمشروع الأثير. وكان هذا مدعاة لعدم التيقن فيما يتعلق بأنشطة مشروع البتروكيميائيات ـ ٣ في الفترة التي سبقت حرب الخليج، أي بين حزيران/يونيه ١٩٩٠ ومنتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وعلاوة على ذلك، لم تتضمن أي وثيقة من الوثائق التي تم الاستيلاء عليها معلومات بشأن عمليات البحث والتطوير في مجال التخصيب بالطرد المركزي الغازي، باستثناء اشارات الى أنها قد بدأت في منتصف عام ١٩٨٧ بنقل الموظفين الذين كانوا يعملون في مجال الانتشار الغازي الى برنامج التخصيب بالطرد المركزي الغازي.

٤ - وحتى وقت قريب، تمثل تعليل العراق لعدم وجود الوثائق ذات الصلة بهذين الجانبين في أن غزو الكويت قد أدى الى توقف جميع أنشطة لجنة الطاقة الذرية العراقية توقفا فعليا وأن مشروع التخصيب بالطرد المركزي كان خارج مشروع البتروكيميائيات ـ ٣ وكان يتعين تناول وثائقه بشكل منفصل.

٥ - وكما نوقش أدناه، فإن الأحداث الأخيرة دفعت العراق الى أن يقدم مئات الآلاف من صفحات الوثائق ذات الصلة بمشروع البتروكيميائيات ـ ٣ وببرنامج العراق للتخصيب بالطرد المركزي، وأيضا بالجوانب الأخرى لبرنامجه السري للأسلحة النووية.

٦ - وعقب وصول الفريق أول حسين كامل، الوزير العراقي السابق للصناعة والتصنيع العسكري الى الأردن في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، وجهت الحكومة العراقية الدعوة الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للحضور الى بغداد أو إيفاد وفد من الوكالة لتلقي معلومات بشأن البرنامج النووي العراقي السابق، زعم أنها حجبت قبل ذلك بناء على تعليمات من الفريق أول حسين كامل.

٧ - وتوجه وفد من الوكالة الى بغداد وأجرى محادثات مع السلطات العراقية في الفترة من ١٧ الى ٢٠ آب/أغسطس. وبالإضافة الى تقديم تفاصيل جديدة عن بعض جوانب البرنامج النووي السابق، قدم المسؤولون العراقيون معلومات ووثائق مؤيدة عن مشروع لم يكشف عنه من قبل قيل إن الفريق أول حسين كامل قد أمر به بعد فترة وجيزة من غزو الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. ونقلا عن المسؤولين العراقيين، يتألف المشروع من برنامج سريع بدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لاستخلاص وزيادة تخصيب اليورانيوم العالي الإثراء الموجود في وقود مفاعل البحوث المحفوظ في موقع تويثة ومن ثم الإسراع بتوفير مواد من مرتبة الأسلحة لتصنيع جهاز نووي. ولو كان البرنامج قد أنجز، لأمكن لهذه العملية أن توفر مواد كافية لذلك الجهاز في وقت أقصر مما كان سيلزم طبقا للبرنامج العراقي السري لتخصيب اليورانيوم الطبيعي.

٨ - وبغية تأخير اكتشاف الوكالة لأطول فترة ممكنة لتحويل الوقود المحفوظ، صدرت التعليمات ببدء عملية الاستخلاص مباشرة عقب التفتيش على الضمانات الذي يجري مرتين في السنة، وكان من المقرر إجراء التفتيش التالي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ واختتامه في وقت لاحق. وقال المسؤولون العراقيون إن عملية تصنيع وتجميع واختبار المعدات اللازمة لاستخلاص اليورانيوم من الوقود المحفوظ قد أنجزت في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وكما ثبت في النهاية، فإن عملية الاستخلاص ذاتها لم تبدأ قط.

فالأضرار التي أحدثتها الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف على تويثة والمرافق الأخرى ذات الصلة جعلت مواصلة العمل في المشروع أمرا مستحيلا. وأول بعثة للتفتيش بعد الحرب أوفدت الى العراق في أيار/مايو ١٩٩١ أوردت بيانا كاملا عن وقود المفاعل المحفوظ يؤكد عدم استخدام أي يورانيوم عالي التخصيب موجود في وقود مفاعل البحوث، لأغراض البرنامج السريع المعلن عنه مؤخرا.

٩ - وبالإضافة الى الكشف عن وجود البرنامج السريع ونطاقه، قدم العراق معلومات الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آب/أغسطس ١٩٩٥ بشأن أنشطة مشروع البتروكيميائيات - ٣ في النصف الثاني من عام ١٩٩٠، وكذلك تفاصيل عن الجوانب الأخرى لبرنامجه النووي السابق، على النحو المبين أدناه:

(أ) أعطي وصف شفوي للتقدم الذي أحرزه فريق صنع الأسلحة النووية في مشروع البتروكيميائيات - ٣، المسؤول عن تصميم وصنع الأسلحة النووية، في أثناء النصف الثاني لعام ١٩٩٠. وتضمن هذا شرحا للمساهمة التي قدمتها مؤسسة القعقاع الحكومية في تطوير المجموعة الانخسافية. ولكي يدعم المسؤولون العراقيون بياناتهم بالإدلة، قدموا نسخة من التقرير المرحلي لفريق صنع الأسلحة النووية، الذي يشمل الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ الى ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١، وكان قد صدر في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وهذه الوثيقة التفصيلية المكونة من ١٩٨ صفحة تتسم بأهمية بالغة حيث تتعلق بفترة زمنية لم تشملها الوثائق التي استولى عليها فريق التفتيش السادس للوكالة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (انظر الفقرة ٣ أعلاه). ويشير التقرير، الذي ترجم بالفعل، الى أن العمل في صنع الأسلحة النووية في الأثير وفي تويثة قد استمر لغاية منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١، وأن الأنشطة اللاحقة للحرب تركزت على إنقاذ المعدات.

(ب) وأكد المسؤولون العراقيون في النهاية، على نحو ما ظلت تعتقده الوكالة منذ عهد بعيد، أنه جرى الاضطلاع ببرنامج التخصيب بالطرد المركزي فيما يطلب عليه مركز التصميم الهندسي (الرشيدية)، الكائن في الضواحي الشمالية لبغداد، وليس في تويثة كما أعلن من قبل. وقيل أيضا إن العمل استمر بشكل محدود بعض الشيء في الرشيدية في ١٩٨٨/١٩٨٩ مما أدى الى النجاح في استحداث حاجز لانتشار الغاز. وهذا النشاط الأخير - الذي قيل إنه توقف في عام ١٩٨٩ - من غير المحتمل أن يكون قد رتب أية نتائج عملية بالنسبة لبرنامج الأسلحة النووية، ولكنه يدل على قدرات العلماء والمهندسين العراقيين ومثابرتهم على الرغم من حالات الإخفاق المتكررة.

١٠ - وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، أعلنت السلطات العراقية قبيل مغادرة وفد الوكالة بغداد، اكتشاف آلاف الوثائق، وعدة أطنان من المعادن والمواد الأخرى، في مزرعة قيل إنها مملوكة لأسرة الفريق أول حسين كامل. ونقلت الوثائق الى مبنى مركز بغداد للرصد والتحقق، حيث أنجز، في ثلاثة أسابيع، فريق مشترك من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة الخاصة، مكون من لغويين وخبراء من مختلف التخصصات، جردا لجميع الوثائق، وقام بتصنيفها، حسب موضوعها، الى أربع فئات - نووية وكيميائية، وبيولوجية وقذائف. أما المواد المستندية، التي اشتملت على سجلات تقنية، ورسومات، وكتالوجات موردين ومقتطفات من منشورات علمية وتقنية، فقد بلغت حوالي ٠٠٠ ٦٨٠ صفحة، يتعلق منها حوالي ٨٠ في المائة

بالبرنامج النووي السابق. وبعد جرد الوثائق ذات الصلة بالأنشطة النووية، جرى نقلها من مركز بغداد للرصد والتحقق الى مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. ولتسهيل تقييم جميع الوثائق، يجري نقلها على وسائط موائمة للحاسوب ليتسنى إجراء تحليل للنص بمساعدة الحاسوب. ومن المتوقع إنجاز النقل قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وبرغم أنه لم يتح فعليا حتى الآن القيام بأكثر من استعراض سريع لهذه الوثائق، فإنها تتناول كثيرا من جوانب البرنامج السري للأسلحة النووية، بما في ذلك العديد من التقارير التقنية المتعلقة ببرنامج التخصيب بالطرد المركزي التي تهتم بها الوكالة بوجه خاص للتحقق من مدى اكتمال معلومات الوكالة في هذا المجال (انظر الفقرة ٣ أعلاه)[٣].

١١ - كما نقلت المعادن والمواد الأخرى الى مركز بغداد للرصد والتحقق، حيث أخذت منها عينات؛ وتجرى الآن تحاليل لتقييم أهميتها لبرامج العراق لأسلحة الدمار الشامل.

١٢ - وعقب المحادثات التي دارت في بغداد، سافر الفريق التابع للوكالة الى الأردن لمقابلة الفريق أول حسين كامل. وقد وفر شرحه التفصيلي للبرنامج السري للأسلحة النووية معلومات مفيدة. وتركت إمكانية إجراء اتصالات ومناقشات أخرى مفتوحة.

١٣ - والضخامة الواضحة للوثائق التي قدمها العراق تجعل من المستحيل، في هذه المرحلة، استخلاص استنتاجات قاطعة فيما يتعلق بمضمونها وآثارها. ومن الممكن القول فقط بأن المعلومات التي جرى استعراضها وتحليلها حتى الآن، ليس فيها ما يشير الى وجود مبررات لتغيير استنتاجات الوكالة بأنه، من الناحية العملية، جرى تدمير برنامج للأسلحة النووية العراقي أو إزالته أو جعله عديم الضرر.

١٤ - بيد أنه من الواضح حتى في هذه المرحلة أن البرنامج العراقي السريع لاستخلاص مواد في مرتبة الأسلحة من وقود المفاعل المحفوظ يشكل انتهاكا آخر لاتفاقه مع الوكالة بشأن الضمانات. وبنفس القدر، فإن عدم قيام العراق حتى الآن بالإعلان عن هذا البرنامج السريع وغيره من الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة وبتسليم الوكالة جميع الوثائق والمواد ذات الصلة بالأنشطة النووية يشكل بوضوح انتهاكات لالتزامات العراق بموجب قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد.

---

(٣) كما ورد في الفقرة ١١ من التقرير السابق المقدم للمجلس (S/1995/287)، لم تقتنع الوكالة قط بالبيانات العراقية المتكررة بأنه لم تعد توجد أي وثائق متعلقة بالبرنامج السابق للأسلحة النووية، بخلاف الوثائق التي صودرت في أثناء بعثة التفتيش السادسة للوكالة، بالنظر الى إعدامها جميعا. وفي حين أن الكمية الكبيرة من الوثائق التي قدمتها السلطات العراقية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ تثبت صحة اقتناع الوكالة، فما برحت الوكالة مقتنعة بأنه لا تزال توجد وثائق كاملة عن البرنامج النووي العراقي السابق في مكان ما في العراق. ولذلك ستستمر الجهود للحصول على جميع الوثائق المتعلقة بالبرنامج، على النحو المطلوب بموجب الفقرة ٣ '٢' من قرار مجلس الأمن ٧٠٧ (١٩٩١) والفقرتين ٣ و ٥ من القرار ٧١٥ (١٩٩١).

ثالثا - تنفيذ الخطة

ألف - أنشطة التفتيش

١٥ - نتيجة للأحداث المعروضة في الفقرات ٥ - ١٤ أعلاه، تم إيفاد بعثة تفتيش مخصصة الغرض - البعثة ٢٨ للوكالة الدولية للطاقة الذرية - من مفتشي الوكالة، يساعدهم خبراء في تكنولوجيات الطرد المركزي والأسلحة قدمتهم دول أعضاء، إلى العراق في الفترة من ٩ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وذلك لمتابعة المعلومات الجديدة التي تلقتها الوكالة. ويجري إعداد تقرير مفصل عن البعثة ٢٨ للوكالة وسيحال إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن. بيد أنه، تقدم فيما يلي النقاط الرئيسية الواردة في نتائج البعثة ٢٨ للوكالة:

(أ) للمرة الأولى، أقرت العراق بأن الأنشطة التي اضطلع بها أولا في تويثة ثم في الأثير كانت تهدف إلى إنتاج جهاز نووي وليس فقط تعريف المطلوب لإنتاجه، كما كانت العراق تؤكد من قبل. وقد قدمت إلى الوكالة وثائق رئيسية بشأن تصميم العراق لجهاز نووي.

(ب) أقرت العراق للمرة الأولى باشتراك مؤسسة القعقاع العامة في دعم حزمة الانفجار إلى الداخل، وأعلنت أنها قد بدأت في عام ١٩٨٧.

(ج) وقد تم تخطيط البرنامج المعجل، الذي بدأ في أواخر صيف عام ١٩٩٠، ليشمل التجهيز الكيميائي لكل من وقود مفاعل الأبحاث غير المشعع والمشعع لاستخلاص اليورانيوم عالي التخصيب من الوقود؛ وإعادة تخصيب جزء من اليورانيوم عالي التخصيب عن طريق استخدام مجموعة طرد مركزي من ٥٠ آلة متصلة على التعاقب كانت ستشيد خصيصا لهذا الغرض. وتحويل الخلائط الكيميائية لليورانيوم عالي التخصيب إلى فلز. ولو كان قد تم نجاح استخلاص اليورانيوم عالي التخصيب وعملية التخصيب، لأدى هذا إلى توفر كمية من اليورانيوم عالي التخصيب بحلول نهاية عام ١٩٩١ تكفي لصناعة جهاز نووي واحد ذي قوة منخفضة.

(د) وكان من المخطط أيضا اتخاذ تدابير مثل تصنيع حزمة الانفجار الداخلي واختيار وتشييد موقع اختبار وإجراء دراسات على منظومة إيصال. ولم يكن سيتسنى تجميع الجهاز، وفقا لتقدير العلماء العراقيين، قبل نهاية عام ١٩٩٢. وكان مدى صحة هذا التقدير أحد المسائل التي عولجت أثناء البعثة ٢٨ للوكالة وتقوم الوكالة حاليا بتقييمها وذلك بمساعدة خبراء في الأسلحة النووية.

(هـ) وقد قدمت السلطات العراقية شروحا مفصلة للأنشطة المتصلة بالطرد المركزي المضطلع بها في مباني مركز التصميم الهندسي (الراشدية)، ولكن لم يقدم أي تفسير مقنع لاستمرار إخفاء العراق، حتى بعد بدء المحادثات الفنية رفيعة المستوى في تموز/يوليه ١٩٩٣، للدور الذي أداه مركز التصميم الهندسي في البرنامج النووي الخفي.

(و) ولم يتم العثور حتى الآن على أي دليل على إحراز تقدم عملي نحو إنشاء مجموعة التخصيب بالطرد المركزي التي تضم ٥٠ آلة متصلة على التعاقب، على الرغم من أنه يبدو أنه تم الاعتماد على مساعدة خارجية لشراء وإنتاج مكونات اسطوانات الألياف الكربونية لدوارات الطرد المركزي.

(ز) وتم الحصول على معلومات واسعة النطاق تقدم إيضاحا وتأكيدا لمختلف جوانب شبكة المشتريات التي أنشئت لدعم مشروع التخصيب بالطرد المركزي.

(ح) وعلى الرغم من التقدم الواضح الذي أحرز فيما أبداه عدد من الموظفين العراقيين المشتركين في المناقشات الفنية من صراحة وشفافية، ما زال هناك اتجاه نحو إساءة عرض الخبرة الفنية والكفاءة لدى العلماء والمهندسين العراقيين في كل من مجالات تنسيق البرنامج وبعض أنشطة البحث والتطوير المحددة.

(ط) ولا يبدو أن الدلائل الأولية تتعارض مع تقييم الوكالة الدولية للطاقة الذرية لنطاق ومركز برنامج العراق السري لحيازة قدرة في مجال الأسلحة النووية، كما يرد في التقرير نصف السنوي السابع للوكالة. بيد أنه من السابق لأوانه الخلوص إلى أي استنتاجات محددة ريثما يجرى تحليل للوثائق والعينات وغيرها من المعلومات التي تم الحصول عليها مؤخرا.

باء - الرصد والتحقق الجاريان

١٦ - على الرغم من أن الأحداث المعروضة في الفقرات ٥ - ١٤ أعلاه، تتطلب إجراء تحول في أولوية أنشطة أخرى، إلا أنها لا تنتقص من قدر التنفيذ الكامل لخطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الفترة قيد الاستعراض، واصل المفتشون المقيمون التابعون لفريق الرصد النووي أعمالهم في الميدان وفقا للجدول المقرر، وذلك بدعم موظفي مركز بغداد للرصد والتحقق وبالتنسيق مع الفريق الكيميائي والبيولوجي وفريق القذائف التابعة للجنة الخاصة. وتم القيام بما مجموعه ١٠٥ عملية تفتيش - تم معظمها دون الإعلان عنها مسبقا - في نحو ٥١ موقعا مرفقا، وتمت زيارة ١١ منها لأول مرة.

١٧ - وقد أنجز في نيسان/أبريل ١٩٩٥ مسح القياس الإشعاعي السادس لمسطحات المياه الرئيسية في العراق. وقد أخذت عينات من المياه والرواسب والكائنات الحية في ١٥ موقعا أختيرت من ٥٢ مكانا تم تحديد بيانات الأساس لها في المسح الأصلي الذي أنجز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وتم أخذ عينات من اثني عشر موقعا اضافيا على طول مجرى مياه نهر الفرات، بالقرب من مصنع القائم للأسمدة الفوسفاتية. ومصنع فوسفات القائم هو المرفق الذي استخلصت فيه كميات كبيرة من اليورانيوم من خام الفوسفات العراقي الحامل لليورانيوم المستخرج من منجم أكشاط العراقي. وقد تم تدمير مصنع استخلاص وتركيز اليورانيوم تدميرا تاما أثناء الحرب. وسيستخدم تحليل عينات المياه والرواسب على طول النهر بالقرب من مصانع القائم وذلك لتحديد القدرة العملية على اكتشاف مرفق من هذا النوع والتحقق من مدى

استمرار وجود دلائل دامغة في اتجاه مجرى النهر. وسيوفر أيضا خط أساس تقارن على أساسه التحاليل المقبلة في هذا الموقع المحدد وذلك للتحقق من عدم وجود نشاط يتصل باليورانيوم يقترن بانتاج الأسمدة الفوسفاتية.

١٨ - وما زال مستوى التعاون العملي مرتفعا من جانب النظراء العراقيين في تيسير وتعجيل الأعمال الميدانية التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

جيم - توفير العراق للمعلومات

١٩ - تفي السلطات العراقية بصورة منتظمة على فترات تفصل بينها ستة أشهر بمتطلبات الإبلاغ المنصوص عليها في الفقرة ٢٢ والمرفق ٢ من الخطة.

٢٠ - وفي تموز/يوليه قدم التقرير المستكمل نصف السنوي بشأن المرافق والمنشآت والمواقع التي اضطلع فيها بأي نوع من الأنشطة النووية أو ترى الوكالة أنه يصلح لاستضافة أنشطة نووية. ويطلب أيضا أن يتضمن التقرير المستكمل المواقع والمنشآت التي تقع فيها المواد والمعدات المحددة في المرفق ٣ من خطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد قدمت السلطات العراقية في تقريرها لشهر تموز/يوليه معلومات مفصلة بشأن ٢٩ مرفقا اضافيا وبذلك يصل مجموع عدد المواقع التي أعلنها العراق بموجب الفقرة ٢٢ من الخطة الى ١٦٩ موقعا. وقد يتضمن العدد الكبير من الوثائق التي قدمتها العراق في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ معلومات بشأن مواقع ومنشآت لم يعلن عنها حتى الآن كانت ذات صلة بالبرنامج النووي الخفي. وفي هذه الحالة، سيتعين أن تقدم العراق معلومات مفصلة وستقرر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما إذا كانت هذه المواقع أو المنشآت تستحق الإدراج في نظام المراقبة.

دال - الإفراج عن معدات ومواد ومرافق ونقلها وتغيير استخدامها

٢١ - تلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن طريق إدارة الرصد الوطنية العراقية طلبات للإفراج عن معدات ومواد - أو الإذن بنقلها، فضلا عن طلبات للإذن بتغيير استخدام مبان يجري رصدها. وتجهز جميع طلبات إدارة الرصد الوطنية العراقية بالتشاور مع اللجنة الخاصة ومنذ بدء تنفيذ خطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (آب/أغسطس ١٩٩٤) تم تلقي نحو ٢٠ طلبا من هذه الطلبات وتمت الموافقة على ١٢ منها في الفترة قيد الاستعراض. وتظل الأصناف التي تجري الموافقة على الإفراج عنها أو نقلها أو تغيير استخدامها خاضعة للرصد والتحقق المستمرين بتواتر يناظر أهميتها.

رابعا - ملخـــص

٢٢ - يواصل المفتشون المقيمون التابعون لفريق الرصد النووي، بمساعدة اللجنة الخاصة وبالتعاون الكامل معها، تنفيذ خطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لرصد امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة

والتحقق من امتثالها لها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى فريق الرصد النووي ١٠٥ عملية تفتيش في نحو ٥١ مرفقا، لم يكن قد تم تفتيش ١١ مرفقا منها من قبل.

٢٣ - وبعد وصول اللواء حسين كامل، وزير الصناعة والتصنيع الحربي السابق، الى الأردن بقليل، دعي وفد تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتوجه الى بغداد للحصول على معلومات بشأن برنامج العراق النووي الخفي السابق، زعم أنه قد تم حجبها بناء على تعليمات من اللواء حسين كامل. وفي أعقاب هذه الدعوة، عقدت مجموعة من الاجتماعات الفنية في بغداد مع السلطات العراقية في الفترة من ١٧ الى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ وقدمت السلطات العراقية الى وفد الوكالة معلومات ووثائق داعمة. وتتعلق أهم المعلومات بالتقدم الذي أحرز في العراق في برنامجها النووي الخفي أثناء الفترة التي سبقت حرب الخليج مباشرة، أي من حزيران/يونيه ١٩٩٠ حتى اندلاع الصراع (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١).

٢٤ - ويفيد المسؤولون العراقيون بأنه قد تم الشروع في برنامج عاجل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لاستخلاص وزيادة تخصيب اليورانيوم المخصب الموجود في وقود مفاعل الأبحاث الخاضع للضمانات في موقع تويثة ولاستخدام المواد الحربية الناجمة عن هذا البرنامج المعدل للإسراع بتطوير جهاز نووي. وإذا كان هذا البرنامج قد أكمل، لوفر ما يكفي من المواد لجهاز نووي في فترة زمنية أقصر مما كان سيلزم في إطار برنامج العراق الخفي لتخصيب اليورانيوم الطبيعي. وكما اتضح، لم يتم البدء أبدا في العمليات الكيميائية لاستخلاص اليورانيوم المخصب من وقود مفاعل الأبحاث حيث أن الغارات الجوية للإئتلاف دمرت المعدات التي تم تجميعها لتنفيذ البرنامج وذلك في الأيام الأولى من الحرب. وقد قام مفتشو البعثة ١ التابعة للوكالة في أيار/مايو ١٩٩١ بالتثبت من جميع وقود مفاعل الأبحاث الخاضع للضمانات.

٢٥ - وقد قدمت العراق أيضا معلومات مع وثائق دعم بشأن التقدم المحرز في ذات الفترة الزمنية من جانب فريق التسلح في الأثير. ويجري تقييم هذه الوثائق.

٢٦ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، قبل مغادرة وفد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبغداد، أعلنت السلطات العراقية اكتشاف الآلاف من الوثائق وعدة أطنان من الفلزات وغيرها من المواد في مزرعة قيل إن أسرة اللواء حسين كامل تمتلكها. وقد نُقلت الوثائق والمواد الى مركز بغداد للرصد والتحقق حيث أنجز فريق مشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، في غضون الأسابيع الثلاثة التالية، مسحا أوليا لجميع الوثائق، وفرزها وفقا لموضوعها الى أربع فئات - وهي النووية والبيولوجية والكيميائية والقذائف. وبعد هذا الجرد الأولي، نُقلت الوثائق المتصلة بالمسائل النووية الى مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا لاستعراضها وتحليلها. وفي الوقت نفسه، أخذت عينات من الفلزات وغيرها من المواد ويجري تحليلها.

٢٧ - وفي أعقاب محادثات أجريت في بغداد، اجتمع فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأردن مع اللواء حسين كامل. وقد قدمت البيانات التي أدلى بها بشأن برنامج الأسلحة النووية السابق للعراق معلومات مفيدة.

٢٨ - وتم إيفاد بعثة تحقق للمتابعة - هي البعثة ٢٨ للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الفترة من ٩ الى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وذلك بمشاركة خبراء في التكنولوجيات المتصلة بالطرد المركزي والأسلحة قدمتهم دول أعضاء. ويجري إعداد التقرير عن هذا التفتيش.

٢٩ - ومن الواضح، أنه نظرا لمجرد حجم الوثائق التي قدمتها العراق في آب/أغسطس، من السابق لأوانه في هذه المرحلة استخلاص أي استنتاجات بشأن محتوياتها ومضامينها المفصلة. وليس هناك ما يؤكد بالطبع أنه قد تم حتى الآن تسليم جميع الوثائق ذات الصلة بالمسائل النووية.

٣٠ - ومن الواضح في هذه المرحلة أن برنامج العراق العاجل لاستخلاص مواد حربية من وقود مفاعل يخضع للضمانات يشكل انتهاكا إضافيا لاتفاق ضماناته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن عدم قيام العراق، حتى الآن، بإعلان هذا البرنامج وغيره من الأنشطة المتصلة بالأسلحة وتسليم جميع الوثائق والمواد ذات الصلة بالمسائل النووية للوكالة، إنما يشكل انتهاكا لالتزامات العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

- - - - -